مرجعيات المقاطعة الاقتصادية ومحدداتها

رؤية في الانثربولوجية الاجتماعية

References and Determinants of Economic Boycotts: A Social Anthropological Perspective

م. م نور حامد هاشم

M.M. Noor Hamed Hashem

مدرس مساعد/ ماجستير انثروبولوجي

جامعة بغداد/ كلية الاداب

ه/ 07731972392

http://edu.iq / Nour.H@coart. Uobaghdad

المستخلص

الصراع الفلسطيني الصهيوني والذي يطلق عليه في احيان كثيرة الصراع العربي الاسرائيلي اتخذ اشكال متعددة فهو وعلى مدى اكثر من ٧٥ عاما شهد انعطافات كثيرة وخمسة حروب على مستوى الدول وثلاثة حروب بين اطراف محددة من الصراع ، الا انه وفي ذات الوقت اتخذ شكلا اخر الا وهو دخول الاقتصاد كطرف في هذا الصراع ورغم ان الحروب المفتوحة في القرن الحالي اعطت للاقتصاد اهمية اكبر الا ان الحكومات العربية في صراعها مع الصهاينة جعلت من المقاطعة الاقتصادية بأساليبها البيروقراطية وسيلة للتأثير على اقتصاديات الكيان، الا انه هذه المقاطعة ورغم عمرها الطويل ومكاتبها المتعددة لم تعد ذات فائدة ، وهنا برزت مرجعيات اخرى غير الحكومات العربية للتصدي للمقاطعة كتعبير اجتماعي وشعبي وديني لمساندة القضية الفلسطينية ، ولعب دور اكبر من ذلك الذي حددته توصيات مجلس الجامعة الربية عام ١٩٥١ ، ويمكن القول بان طوفان الاقصى وما تبعه من تطورات حادة على مختلف الاصعدة قد اثبت ان الحراك الشعبي والاجتماعي والديني هو اكثر تأثير مما يخطط له في اروقة المكاتب الرسمية .

الكلمات المفتاحية: (المرجعيات، المقاطعة، المقاطعة الاقتصادية، الثقافة ، الانثروبولوجيا)

Abstract

The Palestinian-Zionist conflict, often referred to as the Arab-Israeli conflict, has taken many forms. For over 75 years, it has witnessed numerous turning points, including five wars at the state level and three wars between specific parties to the conflict. However, it has also taken on another dimension: the introduction of economics as a factor. While open warfare in the current century has given economics greater importance, Arab governments, in their struggle against the Zionists, have used bureaucratic methods to implement economic boycotts as a means of influencing the Israeli economy. Despite its long history and numerous offices, these boycotts have become ineffective. This has led to the emergence of other entities besides Arab governments to counter the boycott as a social, popular, and religious expression of support for the Palestinian cause. These entities have played a more significant role than that outlined in the recommendations of the Arab League Council in 1951. It can be argued that the Al-Aqsa events and the subsequent sharp developments on various levels have demonstrated that popular, social, and religious movements are more influential than those planned within the corridors of official offices.

Keywords: (References, Boycott, Economic Boycott, Culture, Anthropology)

التقديم

غالبا ما تحاول الشعوب والمجتمعات إيجاد صيغ محددة تعبر بها عن حالة الرفض او عدم القبول او التعبير عن ما تطمح اليه بإجراءات او أساليب او صيغ لا تتخذ شكل من اشكال الصراع المتعارف عليها والمؤدية الى الاستخدام المباشر او المفرط للقوة بل انها تحاول جاهدة ان تتعامل مع الطرف المقابل بصيغ قد تؤدي بشكل من الاشكال الى رضوخه او ضعفه او على اقل تقدير تحديد مقومات القوة لديه، ومن هذا المنطلق نجد ان المقاطعة بأشكالها المختلفة وخاصة الاقتصادية منها قد برزت الى الوجود مع بدايات تشكل المجتمعات المتطورة ونشؤ الدول الحديثة الا انها لم تكن ترتقي الى ما هي عليه الان للمحدودية الحركة التجارية وضعف الاستهلاك البشري للبضائع ، الا ان ما نجم عن الحرب العالمية الأولى

وماثلاها من تطورات دفعت باتجاه ان تكون للمقاطعة الاقتصادية أدوار اكبر بكثير من السابق .

الأدوات المنفذة للمقاطعة الاقتصادية لا يفترض بها ان تكون على الدوام أدوات تسيطر عليها الدولة وتتحكم في قراراتها بل انها في الغالب تتخذ الشكل الشعبوي في التعبير عن حالة محددة يجدها الشعب او مجتمع ما انها تحتاج الى وقفة جادة يمكن للمقاطعة الاقتصادية ان تكون احد ادواتها ، في ذات الوقت قد تكون الدولة هي ذاتها مهددة بالمقاطعة الاقتصادية للبعض من انتاجها من قبل عموم الشعب او فئات محددة منه و بالتالي فانه يمكن القول ان المقاطعة الاقتصادية ماهي الا أداة من أدوات المقاومة والرفض دون مستوى التصعيد المسلح وفوق مستوى الرفض او المقاومة الإعلامية ، كما ان للأعراف الاجتماعية دور مهم في هذا الجانب لاسيما في المجتمعات التي تتميز بروابط اجتماعية متينة .

المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني وكذلك للدول والشركات والجهات الساندة له لم تعد فعلا شعبويا او رسميا فقط بل ان الدين والعقيدة دخلت كطرف مساند لمثل هكذا فعاليات تجاه العدو لاسيما بعد ان اصبح العدو لا يهتم لمنطق العقل والسلام ويتخذ من منطق القتل والتدمير وسيلته الأكثر حضورا مدعوما بجمهرة من الدول في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والبعض من الدول الغربية فضلا عن الدول العربية التي طبعت علاقتها مع الكيان الصهيوني الغاصب ، ومن هذا المنطلق نجد ان القائمين على الجانب المتعلق بالتوجيه الديني قد ركزوا على المقاطعة باعتبارها جزء حيوي واساسي في أدوات مقاومة العدو ومكملة لما يقدمه المجاهدون في ساحات المواجهة والصراع المسلح .

علم الأنثروبولوجيا وبمختلف تفرعاته سواء ما له علاقة بالصراع او الحرب او الاقتصاد لم يترك موضوع المقاطعة دون الخوض به ولو بشكل غير مباشر حيث تعبير المقاطعة الاقتصادية شكل من اشكال النشاطات الانسانية المعبرة عن حالة رفض لواقع ، أي انها تقترب كثيرا من مفهوم الصراع بأدواته السلمية أنثروبولوجيا ، ومن هذا المنطلق لابد من ان نحاول جاهدين البحث عن ما يمكن لهذا العلم ان يقدمه في مجال توضيح مسببات ومبررات المقاطعة أنثروبولوجيا مع تبيان لأوجه التناقض والالتقاء حيث ان المقاطعة الاقتصادية في بعض الأحيان قد تؤدي الى حرمان شعب او مجتمع من مدخولات او موارد اقتصادية من الصعب التعويض عنها .

أهمية البحث

تتأتئ أهمية البحث في كونه يحاول خوض غمار موضوع ذو طابع اقتصادي بحت مع تداخله بشكل او باخر مع المفاهيم المتعلقة بطبيعة وأدوات الصراعات وبتالي فن ربطة بعلم الأنثروبولوجيا هو الذي يمنحه هذه الأهمية .

اهداف البحث

يهدف البحث الى ما يلي :

١. الجذور التاريخية للمقاطعة الاقتصادية من وجهة النظر الانثربولوجية فضلا عن تحديد لمفهومها
٢. الأدوار والمهام التي تضطلع بها فئات الشعب والجهات الدينية والعقائدية في تعزيز إجراءات المقاطعة الاقتصادية
٣. مدى العلاقة بين المقاطعة الاقتصادية كفعل اقتصادي وبين الأنثروبولوجيا كعلم يتناول الانسان من مختلف الوجوه

هيكلية البحث

تضمنت هيكلية البحث جملة من العناوين الرئيسية

١. مفهوم المقاطعة الاقتصادية وانواعها وجذورها التاريخية

٢. المقاطعة كوسيلة اقتصادية وبوصفها تراث اجتماعي

٣. المقاطعة بين المرجعيات الشعبية والرسمية

٤. المواقف الشعبية والاعراف الاجتماعية ودورها في مجال المقاطعة

٥. موقف الدين والعقيدة من المقاطعة

٦. المقاطعة في الفضاء الرقمي

مفهوم المقاطعة الاقتصادية

تعد المقاطعة الاقتصادية أسلوبًا حديثًا نوعًيا في العلاقات الدولية، فهي: إجراء تلجأ إليه سلطات الدولة أو هيئاتها والأفراد الذين يعملون بالتجارة والعلاقات التجارية مع دولة أخرى ومنع التعامل مع رعاياها بقصد الضغط الاقتصادي عليها ردا على ارتكابها لأعمال عدوانية(من الناحية الاجتماعية عرفت المقاطعة بأنها شكل من أشكال الاحتجاج الاجتماعي الجماعي، يعبر فيه الأفراد أو الجماعات عن رفضهم لسلوك او سياسات جهة معينة (دولة، شركة، مؤسسة) من خلال الامتناع الطوعي والمنظم عن شراء أو استهلاك منتجاتها أو التعامل معها اقتصاديا) . وقد اشتق لفظ ويعود استعمال هذا التعبير لاول مرة الى عام ١٨٨٠ فى ايرلندا حين كان الكابتن بويكوت وكيلا لممتلكات(The Earl of Ene) في مقاطعة مايو بأيرلندا ، وفي ذلك العام رفض بويكوت تسلم الايجارات من المستأجرين مما عرضه هذا الرفض الى تهديد حياته وقطعت عنه تجهيزاته المنزلية ، ولم يخلص بويكوت من غضب هؤلاء المستأجرين وحصارهم الا بمعاونة قوة عسكرية قوامها ٩٠٠ جندي ومنذ ذلك الوقت أصبح هذا اللفظ شائعا في ايرلندا وخضع للقانون الجنائي لسنة ١٨٨٧ ، ثم سرعان ما انتقل الى لغات أجنبية عديدة .والمقاطعة كأحدي وسائل الضغط لجأت اليها الشعوب والدول في منازعاتها السياسية مع الدول الاخرى ، ثم نصت عليها فيما بعد المواثيق الدولية المادة ١٦ من عهد عصبة الأمم والمادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة) كواحدة من الاجراءات غير العسكرية التي تقررها المنظمة الدولية ضد الدولة التي تمارس أعمالا من شأنها تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان [١].

وتنطلق هذه المقاطعة من وعي جمعي يرى في القوة الاقتصادية اداة حفظ للتأثير على التغيير، سواء لأسباب سياسية، أخلاقية، دينية، بيئية أو حقوقية، وتعد تعبيرا عن المسؤولية الاجتماعية وارتباط القيم بالممارسات الاقتصادية اليومية. من الناحية الانثربولوجية تعد المقاطعة الاقتصادية سلوكا رمزيا يعكس القيم الثقافية والمعايير الاخلاقية للمجتمع كما تعبر عن آليات الضبط الاجتماعي وطرق بناء الهوية الجماعية عبر الفعل الاقتصادي، فهي لا تقتصر على البعد الاقتصادي فقط ،بل تظهر كيف توظف الجماعات ادوات السوق للتعبير عن

١ . عزيز عبد المهدي الردام ، المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل ، مركز الدراسات الفلسطينية جامعة بغداد ، ط١، ١٩٧٩، ص ٨١

الانتماء، المقاومة والرفض مما يجعلها مظهرا من مظاهر الثقافة السياسية والتفاعل الرمزية بين الأفراد والأنظمة الاقتصادية ، في السنوات الاخيرة، ظهرت دعوات شعبية واسعة لمقاطعة بعض المنتجات الاجنبية، خصوصًا المرتبطة بدول تدعم الاحتلال أو العدوان على الشعوب ،كحملات مقاطعة البضائع الامريكية أو الاسرائيلية أو منتجات الشركات التي ينظر على انها تخالف القيم الوطنية أو الدينية[١]

انواع المقاطعة الاقتصادية ودورها في السياق الاجتماعي

تُعدّ المقاطعة الاقتصادية من أبرز أدوات الضغط الشعبي والسياسي في العصر الحديث، حيث تتنوع أشكالها لتشمل عدة أنواع رئيسية، هذه الانواع تختلف حسب اخلاف المقاصد التي تبتغيها المقاطعة حيث ان لكل نمط من انماط المقاطعة وانواعها تأثيرات تتوقف على العديد من الامور منها من حيث نطاق تطبيقها او من حيث الجهة التي تقررها ومن اكثر انواع المقاطعة فعالية هي :[٢]

اولا المقاطعة السياسية: وتعد من اكثر الأنواع شيوعا وتتمثل في رفض التعامل الاقتصادي مع جهة معينة بسبب موقفها السياسي او سياساتها الخارجية، كحالات الاحتلال او التمييز او القمع. في العراق، ظهرت عدة حملات لمقاطعة الشركات المرتبطة بدعم الاحتلال او العدوان على الشعوب، وتعبر هذه المقاطعة عن موقف اخلاقي وسياسي يعكس الهوية الوطنية والانتماء العربي والإسلامي

ثانيا. . المقاطعة الدينية والاخلاقية: وتنطلق من رؤية اخلاقية دينية تجاه المنتجات التي تتعارض مع القيم الدينية او الأخلاق العامة كمنتجات الكحول او الشركات الداعمة للمثلية الجنسية او الاساءات الدينية ويبرز في هذا السياق دور المرجعيات الدينية والعشائرية في توجيه سلوك المستهلك مما يعكس علاقة الدين بالقوة الاقتصادية كأداة ضبط اجتماعي.

ثالثا المقاطعة البيئية او الصحية : هي مقاطعة قائمة على الوعي الصحي البيئي ،مثل الامتناع عن شراء المنتجات المضرة بالبيئة او الصحة كتلك التي تحتوي على مواد ضارة او تنتج عبر استغلال بيئي غير اخلاقي

---

١ . الموسوعة الفلسطينية الجزء السادس ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤، ص٢٣١

٢ . عزيز عبد المهدي الردام ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١

رابعا. المقاطعة الثقافية والرمزية : حيث يقاطع الأفراد منتجات بعينها باعتبارها تمثل الاخر الثقافي ،او لأنها تمثل تهديداً للهوية الثقافية المحلية وهذا النوع يعكس بشكل واضح البعد الانثروبولوجي للمقاطعة حيث تتحول المنتجات الى رموز ثقافية يعاد تعريفها وتفسيرها ضمن سياقات الهوية والانتماء.

المقاطعة كوسيلة مقاومة

المقاومة كمفهوم متعارف عليه هي كل الوسائل والطرق والسبل والاجراءات التي يتخذها طرف من اطراف الصراع لغرض الوقوف بوجه تحديات او عدوان الطرف الاخر وقد تكون المقاومة سلمية او شبه مسلحة او مسلحة وهنا يطرح السؤال التالي هل ان المقاطعة الاقتصادية تعتبر سلاح سلمي من اسلحة المقاومة واذا كان الامر كذلك ما مدى تأثير هذا السلاح في احداث تغيير جذري في طبيعة الصراع وهل ان القانون الدولي الانساني سمح للشعوب او الدول او الجماعات ان تتخذ من المقاطعة الاقتصادية كسلاح من اسلحة المقاومة كل تلك الاسئلة نحاول هنا الاجابة عليها كونها تمثل في حال فهمها الوصول الى ادراك حقيقي لطبيعة المقاطعة الاقتصادية وعلاقتها بالمقاومة .

في هذا السياق بدأت نتائج المقاطعة وإظهار حقيقة الكيان الغاصب أمام الرأي العام العالمي تجني ثمارها، ففي أعقاب حملة قادتها مجموعات التضامن مع القضية الفلسطينية بالشراكة مع "بي دي اس اليابان"، ألغت شركة Itochu Aviation اليابانية مذكرة التفاهم التي وقعتها منذ عام مع شركةElbit Systems ، أكبر شركة إسرائيلية لتصنيع الأسلحة، والتي تشارك في جريمة الإبادة الجماعية ضد ٢.٣ مليون فلسطيني في قطاع غزة المحتل والمحاصر، ويأتي هذا الإعلان عقب قرار محكمة العدل الدولية بمعقولية ارتكاب "إسرائيل" لجريمة الإبادة الجماعية، ما يفرض مسؤولية قانونية على الدول الأطراف بإنهاء تواطؤها ومنع الإبادة الجماعية بشتى الطرق، بما يشمل إلزام الشركات التي تتخذ من تلك الدول مقراتها بإنهاء تواطؤها في أعمال الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني[١].

من جهة أخرى أعلنت الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية للكيان الإسرائيلي(PACBI) وهي جزء مهم من حركة مقاطعة "إسرائيلBDS "، انتصار حملتها

١ . الموسوعة الفلسطينية ، ج ٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٨

المستمرة منذ سنوات بالشراكة مع حركات التضامن عالميا ضد شركة "بوما "PUMA الألمانية للألبسة الرياضية حيث أعلنت الشركة عن إنهاء عقدها مع اتحاد كرة القدم "الإسرائيلي"، واستجابت العديد من الفرق الرياضية حول العالم للنداء، فكان أبرز انجازات الحملة، إعلان نادي قطر عدم نيته تجديد عقده مع "بوما"، وإنهاء أكبر جامعة ماليزية اتفاقية رعاية "بوما" لفريق كرة القدم التابع لها، وقرار نادي "تشستر" الإنجليزي عدم التعاقد مع "بوما"، وإنهاء نادي "لوتن" الإنجليزي عقده مع "بوما"، وتعهد نادي "فوريست غرين" بعدم التعاقد مع "بوما"، واختيار نادي "ليفربول" لراعٍ آخر بعد بدئه خوض محادثات مع "بوما."[١]

الجذور الانثربولوجية للمقاطعة الاقتصادية من العرف القبلي إلى الفعل السياسي

تعد المقاطعة الاقتصادية ممارسة اجتماعية ذات جذور أنثروبولوجية عميقة، تمتد إلى ما قبل ظهور الدول الحديثة، حيث تجسدت في شكل أعراف وقواعد غير مكتوبة تمارسها الجماعات القبلية والمجتمعات التقليدية لتنظيم العلاقات الداخلية ومع الجماعات المجاورة. فقد مارست القبائل المقاطعة كأداة للردع الاجتماعي، من خلال العزل أو الحصار الاقتصادي للأفراد أو المجموعات المنبوذة بسبب الإخلال بالقيم أو تهديد التماسك الجماعي. كانت هذه المقاطعة، وإن لم تُعرف بهذا الاسم آنذاك، تحمل وظائف ضبط اجتماعي واضحة، تعزز مفاهيم الشرف والعار والتضامن الجمعي. في المجتمعات التقليدية، مثل القبائل العربية أو القرى الزراعية في آسيا وإفريقيا، كان العزل الاجتماعي والتجاري يشكل آلية فعالة للجزاء الرمزي والمادي في آن واحد؛ حيث يُمنع الفرد من البيع أو الشراء أو المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ما يُشكل ضغطًا معنويًا كبيرًا يدفعه للامتثال للنظام القيمي للمجموعة. ويمكن اعتبار هذه الأشكال من العزل نوعًا أوليًا من "المقاطعة الاقتصادية"، لكنها كانت مدمجة ضمن بنية الأعراف لا ضمن القانون المكتوب.

مع تطور المجتمعات وظهور الحركات الوطنية والتحررية، جرى تحويل هذا الفعل التقليدي إلى سلاح سياسي منظم، يُستخدم ضد الاستعمار أو الأنظمة القمعية أو الشركات العابرة للقارات. وقد شكّل هذا التحول انتقالًا نوعيًا من الفعل العرفي الاجتماعي إلى الفعل الجماعي المؤدلج، دون أن يفقد المقاطعة طابعها الأخلاقي والرمزي، بل زادت قدرتها على التأثير حين أصبحت تمارس ضمن خطابات جماعية تعبّر عن الوعي الجمعي والمطالبة بالعدالة.من

١ . عزيز عبد المهدي الردام ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥

منظور أنثروبولوجي، فإن استمرارية المقاطعة كممارسة تدل على حيوية النظم الرمزية التي تحتكم إليها المجتمعات، سواء كانت تقليدية أو حديثة، وتؤكد أن الاقتصاد ليس مجرد تبادل للسلع بل هو علاقات اجتماعية محكومة بقيم ومصالح مشتركة. وهكذا، يمكن النظر إلى المقاطعة بوصفها امتدادًا لآليات التنظيم الاجتماعي التقليدي، تُعاد صياغتها في سياقات الحداثة لأغراض سياسية وأخلاقية واقتصادية [١]

في هذا السياق، يشير توماس هيلاند إريكسن في كتابه تاريخ الأنثروبولوجيا إلى أن النظم الاقتصادية في المجتمعات التقليدية لا يمكن فصلها عن البنى الاجتماعية والثقافية، وأن مفاهيم مثل التبادل أو العقاب الاقتصادي كانت جزءًا من "نسيج التكافل الاجتماعي" وليس سلوكًا فرديًا أو اقتصادًا حرًا بالمعنى الحديثوهكذا، كانت المجتمعات التقليدية تمارس أشكالًا من المقاطعة الاقتصادية مثل حرمان الأفراد من التعامل التجاري أو التبادل، كأداة ضبط اجتماعي ذات طابع رمزي شديد التأثير. ويمكن اعتبار هذه الممارسات تمهيدًا أنثروبولوجيًا لفهم المقاطعة كآلية للتأثير الجماعي[٢].

ومع تحوّل المجتمعات، خاصة خلال فترات الاستعمار ونشوء الحركات الوطنية، أصبح هذا الفعل التقليدي يُعاد إنتاجه كأداة سياسية واعية، تُستخدم ضد القوى الاقتصادية والسياسية المهيمنة. وهو ما يشكل تطورًا من "المقاطعة كعرف اجتماعي" إلى "المقاطعة كفعل سياسي جماعي" مدعوم بأيديولوجيات ومطالب واضحة. إن هذا الامتداد التاريخي للمقاطعة، من الفعل العرفي التقليدي إلى الفعل السياسي الحديث، يؤكد من منظور أنثروبولوجي أن الاقتصاد يرتبط دائمًا بالبنى الاجتماعية والمعاني الرمزية، ولا يمكن فصله عن السياق الثقافي والسلطوي الذي يُمارَس فيه[٣]

ترجع فكرة المقاطعة الاقتصادية العربية للكيان الى عدة سنوات قبل انشاء اسرائيل عام ١٩٤٨ ، عندما رفع في فلسطين شعار « مقاطعة الصناعات الصهيونية ، تحت تأثير ازدياد الوعي والشعور العربي بالخطر الصهيوني المتمثل في تدفق تلك الاعداد الكبيرة من المهاجرين اليهود الى فلسطين ، ومحاولة تركيز الصناعات اليهودية في فلسطين واحتلال

---

١. توماس هيلاند اركسن و فين سيفرت نلسن ،تاريخ الأنثروبولوجيا ، ت عبدة الريس ، المركز القومي للترجمة ، ط١، ٢٠١٤، ص ١٠٧

٢ . نفس المصدر اعلاه ص ١٠٨

٣. نفس المصدر اعلاه ص ١٠٩

الاراضي واقامة المستعمرات الزراعية اليهودية فيها ، وكرد فعل لمقاطعة اليهود للمنتجات العربية الفلسطينية. ولقد وجد العرب في المقاطعة سلاحاً لمواجهة هذا النشاط الصهيوني فقرروا ممارستها أملا في أن تؤدي الى استئصال الخطر الصهيوني قبل لذلك فان المقاطعة العربية تمت على مرحلتين : الأولى انتهت بقيام ما يسمى بدولة اسرائيل عام ١٩٤٨ ، والثانية ابتدأت بصدور قرار مجلس جامعة الدول العربية بجلسة أيار (مايو (١٩٥١ الذي يقضي بأنشاء جهاز خاص بالمقاطعة العربية لإسرائيل، يتكون من مكتب رئيسي للمقاطعة مركزه دمشق ويشرف على مكاتب اقليمية تنشأ في كل دولة عربية ، ويهدف هذا الجهاز الى القضاء على حركات التهريب الى اسرائيل وأحكام مقاطعتها اقتصادياً [١]

اما مرحة ما بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣ فان هذه المرحلة اتسمت بمتغيرات كثيرة من اهمها زيارة السادات للكيان الصهيوني وتوقيع اتفاقية كامب ديف وتوقع اتفاقية فصل القوات في الجولان والمعاهدة الاردنية الصهيونية وتبادل السفراء بين مصر والاردن من جهة والكيان الصهيوني من جهة كما شهدت خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت لذلك فان المقاطعة الاقتصادية مع الكيان ابتعدت عن طبيعتها الرسمية الى الفعل الشعبي ورغم انه اقل تأثير ولكنه اكثر شمولية واتساع وقد جاء حروب العراق مع ايران والدخول الى الكويت ومن ثم سقوط النظام لتضعف والى درجة كبيرة من القدرات العربية في مجال المقاطعة الاقتصادية .

اما المقاطعة الاقتصادية اثناء طوفان الاقصى وهي المرحلة الاكثر اهمية في تاريخ المقاطعة الاقتصادية العربية للكيان الصهيوني حيث اتسمت هذه المرحلة ومنذ بدء عملية طوفان الاقصى بالسمات التالية :

اولا . الطبيعة الشعبية للمقاطعة واتخاذ المرجعيات ذات التأثير الشعبي الدور الاكبر فيها .

ثانيا . اتساع نطاق الوعي لدى الشعوب العربية بأهمية المقاطعة كسلاح دون ان تكون للأنظمة الادوار المتحكمة فيها .

---

١ . د احمد مراد ، وسائل زيادة فاعلية المقاطعة العربية لإسرائيل ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، العدد الاول ، ١٩٧٢، ص١٠

ثالثا . استطاعت المقاطعة ان تؤثر بشكل كبير على كبريات الشركات التي تتعامل مع الكيان الصهيوني حيث تعرضت لخسائر مادية كبيرة واضطرت قسم منها الى اغلاق فروعها في العديد من المدن العربية .

رابعا . عدم اقتصار المقاطعة على البدان العربية بل تعدى ذلك الى العديد من البلدان الاسلامية وكذلك دول من افريقيا واسيا و امريكا اللاتينية .

خامسا . المقاطعة ادت الى تعرض الكيان الصهيوني الى خسائر اقتصادية جسيمة ورغم التعويضات الامريكية والبريطانية ومن قبل بعض الدول الاوربية ودول الخليج الا ان مؤشرات تراجع الاقتصاديات الصهيونية دلت الى ضخامة تلك الخسائر .

المقاطعة بوصفها تراثًا اجتماعيًا: مقاربة أنثروبولوجية لتاريخ الفعل الجماعي

لم تكن المقاطعة يومًا حكرًا على المجتمعات الحديثة أو حملات التواصل الرقمي، بل تُعدّ امتدادًا لتقاليد اجتماعية ضاربة في عمق التاريخ البشري، مارسها الأفراد والجماعات بوصفها شكلاً من أشكال الاحتجاج الرمزي والتفاوض الاجتماعي. فقبل أن تظهر الدولة القومية أو منظمات الضغط المدني، مارست القبائل والعشائر والمجتمعات الريفية أنماطًا من "العزل" أو "النبذ الجماعي" لكل من يخرج عن أعراف الجماعة، أو يُخلّ بتوازن المصالح المشتركة. وقد مثّل هذا العزل نوعًا بدائيًا من المقاطعة، وظيفته حفظ الانسجام الداخلي وإعادة فرض القيم المعيارية.

في هذا السياق، تقدّم الأنثروبولوجيا منظورًا عميقًا لفهم المقاطعة كتراث متجذر في الذاكرة الجماعية، أكثر من كونها مجرد أداة اقتصادية حديثة. فـ"الفعل الجماعي"، كما يصفه جون سكوت، لم يكن دومًا صاخبًا أو ثوريًا، بل كثيرًا ما اتخذ طابعًا صامتًا، متدرجًا، تراكميًا، مثل الامتناع عن التعاون، أو خفض التفاعل، أو الانسحاب التدريجي من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وهي أشكال تنطبق تمامًا على أنماط المقاطعة التي عرفتها المجتمعات التقليدية.

ويستعرض الأنثروبولوجي جيمس سي. سكوت (James C. Scott) في كتابه أسلحة الضعفاء: أشكال المقاومة اليومية للفلاحين، كيف استخدم الفلاحون في جنوب شرق آسيا، على مرّ العصور، تكتيكات بسيطة لكنها فعّالة، مثل الامتناع الجماعي عن الدفع أو التعاون أو البيع، دون إعلان مواجهة صريحة مع السلطة. هذه الأفعال، برغم بساطتها، كانت تحمل

دلالة سياسية واضحة، لأنها تُعيد تعريف العلاقة بين القوي والضعيف، وتُكرّس ثقافة المقاومة اليومية المتوارثة[١].

وهكذا، فالمقاطعة ليست فعلاً مستحدثًا، بل هي امتداد لأنماط تقليدية من الفعل الجماعي الرمزي، تعكس قدرة المجتمعات—حتى في أضعف حالاتها—على خلق أدواتها الخاصة في مقاومة القهر، والضغط من أجل التوازن، سواء داخل القبيلة أو في مواجهة السلطة المركزية أو السوق. تظهر الأنثروبولوجيا الاجتماعية ان سلوكيات مثل المقاطعة الاقتصادية هي امتداد وتحول الاشكال قديمة من الضبط الاجتماعي والمقاومة الجماعية كانت موجودة في المجتمعات التقليدية قبل نشوء الدولة الحديثة واقتصاد السوق .وقد مثلت هذة الممارسات ادوات اجتماعية حيوية لحماية القيم الاجتماعية وتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات ومن هذا السياق يمكن فهم المقاطعة بوصفها تراثا اجتماعيا ينهض على ثلاث مرتكزات هي :[١]

اولا . العزل الرمزي الاجتماعي

ثانيا . التحريم الثقافي

ثالثا . الاحتجاج الجماعي

المقاطعة بين المرجعيات الشعبية والرسمية

لا تُفهم المقاطعة بوصفها فقط فعلًا احتجاجيًا عابرًا، بل هي شكل من أشكال إعادة توزيع النفوذ داخل الحقل الاجتماعي، حيث لا تمثل الجماعات الشعبية مجرد ردة فعل، بل طرفًا فاعلًا يُفاوض المنظومة الرسمية من موقع القوة الرمزية. هنا، لا تَظهر الدولة باعتبارها المنظّم الوحيد للفعل العام، بل تدخل في علاقة تفاوض غير معلنة مع الشارع، يتجلّى أحد أشكالها في حملات المقاطعة. حين تقود النخبة الحاكمة أو المؤسسات الرسمية دعوة للمقاطعة، فهي تمارس سلطتها بأسلوب غير قسري، في محاولة لتوجيه السلوك الجمعي من الأعلى. أما عندما تبرز المقاطعة من القاعدة الشعبية، فهي تتحدى مسار القوة السائد، وتفرض خطابًا بديلًا، حتى لو لم يكن مسلحًا بالقانون(ومن منظور اجتماعي–سياسي، فإن هذه العلاقة تشبه ما يسميه علماء الاجتماع بـــ"السلطة من الأسفل(Power from below) "، أي قدرة المجتمعات على التأثير خارج أطر النظام الرسمي. وهنا، تصبح المقاطعة الشعبية بمثابة رسالة تفاوض

---

١ James c.Scott, weapons of the weak peasant Resistance, 1985,Yale University Everyday Forms. ٧٢

١ . نفس المصدر اعلاه

علنية، تعلن بها الجماعات عن استقلاليتها الرمزية، وتطلب إعادة ضبط شروط العلاقة مع السوق أو الدولة.

بهذا الفهم، فإن المقاطعة لا تندرج فقط ضمن التصنيفات الاقتصادية أو الأخلاقية، بل تمثل آلية ضغط اجتماعي تفاوضية، تتيح للمجتمع التعبير عن مواقف تتجاوز أدوات التعبير التقليدية. وقد أشار إلى ذلك الدكتور سمير سعيفان حين بيّن أن أدوات الفعل المدني لا تغيّر القوانين فحسب، بل تغيّر موازين الفعل والنفوذ داخل المجال العام، وتفتح مجالًا لتحولات غير مرئية في العلاقة بين الرسمي والشعبي. [١]

اولا . المقاطعة ذات المرجعية الشعبية : هي حملات تبدأ من القاعدة الاجتماعية، اي من الأفراد أو الجماعات المدنية أو النشطاء بدون قرار حكومي أو مؤسسي، غالبا ما تنطلق كرد فعل مباشر على حدث أو أزمة تمس الوعي الجمعي (مثل اعتداء أو اساءة ،احتلال أو دعم سياسي خارجي ظالم) من بين اهم خصائصها تكون عضوية وتفاعلية تبدأ من الناس وتتوسع بسرعة عبر الفضاء الرقمي والإعلام الشعبي، مدفوعة بالعاطفة والوعي الجمعي اي تحمل في طياتها طابعا وجدانيا قويا وتكون قابلة للانتشار الافقي اي تنقل بين طبقات المجتمع خصوصا بين الشباب. وتمارس خارج الاطر الرسمية وتعبر عن مواقف قد لا تمثل سياسيا مثل عن ذلك حملة مقاطعة الداعمين للكيان الصهيوني في فلسطين والعالم الإسلامي وكذلك حملة المنتجات الفرنسية في العالم العربي بعد الإساءة للرسول (صل الله علية وسلم)

ثانيا . المقاطعة ذات المرجعية الرسمية، تلك التي تطلق بقرار من الحكومات أو الجهات السياسية أو المؤسسات الرسمية وتكون غالبا جزءًا من السياسات الاقتصادية أو الدبلوماسية من أهم خصائصها تكون مؤطرة قانونيا أو اداريا تستخدم لأغراض سياسية واقتصادية محددة، وتمتلك ادوات تنفيذ وحفظ واضحة، وقد تكون مشروطة أو وقتية ترفع بقرارات عليا. ومثال على ذلك قرارات حكومية متمثلة بمقاطعة دولة أو شركات في حالات التوتر السياسي مثل مقاطعة بعض الدول لمنتجات دنماركية بعد الرسوم المسيئة أو اغلاق الاسواق امام شركات اجنبية بقرارات رسمية .

---

١ . د .سمير سعيفان، المجتمع المدني والدولة اشكاليات العلاقة وافاق المستقبل ،المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق،ط١ ،٢٠٠٦،ص١٤٢

المواقف الشعبية ودورها في نجاح المقاطعة

تمثل المواقف الشعبية ركيزة اساسية في انجاح اي حملة مقاطعة، سواء كانت اقتصادية او سياسية او ثقافية فالمقاطعة، باعتبارها سلوكًا جمعيا طوعيا، تعتمد بالدرجة الاولى على وعي الجماهير، وتفاعلهم العلمي مع الاهداف المنشودة من الحملة. ومن هنا تتجلى أهمية المواقف الشعبية بوصفها العامل المحرك والداعم الرئيس الذي يحدد مصير المقاطعة بين النجاح او الفشل تلعب الجماهير دورا فعالا حين تمتلك وعيا نقديا تجاه القضايا التي تدعو للمقاطعة، كدعم الاحتلال، أو انتهاك حقوق الانسان او الاساءة للثقافات والمعتقدات. هذا الوعي لا يتكون في فراغ، بل يتشكل من خلال التربية والتعليم ويصقل بواسطة الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، التي باتت اليوم منصات لتوجيه الرأي العام وتشكيل المواقف الشعبية في وقت قياسي.

تُعدّ المواقف الشعبية مكوّناً حاسماً في تفعيل دينامية المقاطعة بوصفها أداة ضغط جماعي. فالمقاطعة لا تستمد فعاليتها من قدرتها على الإضرار بالكيانات المستهدفة فحسب، بل من مستوى التوافق الشعبي الذي يمنحها مشروعيتها ويضمن استمراريتها. إنّ انخراط الأفراد في فعل المقاطعة لا يتم بشكل تلقائي، بل يرتبط بتوافر شرطين أساسيين: أولاً، رأس المال الرمزي للمجتمع الذي يُنتج قابلية للاحتجاج، وثانيًا، بنية الثقة الجمعية التي تحفّز التضامن وتقلّص من كلفة الانسحاب من السوق أو الفضاء العام. يرى بيير بورديو أن الأفعال الجماعية لا تُفسّر فقط بالعوامل الاقتصادية، بل بفعل الترسّبات الرمزية والثقافية التي تكوّن ما يُسمى بـــ"الهابيتوس الجماعي، والذي تتجلى عبره مواقف الرفض أو الانخراط في فعل احتجاجي. وبهذا المعنى، فإن المقاطعة لا تُختزل في كونها سلوكاً اقتصادياً بل تُقرأ باعتبارها تمثيلاً اجتماعياً لإعادة توزيع القوة داخل الحقل الاجتماعي.لقد بيّنت دراسة Berkowitz (1997) أن النجاح التاريخي للمقاطعات – كحركة سحب الاستثمارات الدولية من نظام الأبارتايد، أو المقاطعات المناهضة للتمييز العرقي في الولايات المتحدة – لم يكن نتاج قرارات نخبوية، بل ثمرة تشكّل وعي جمعي ممتد، ووجود شبكات قاعدية تعبّر عن موقف أخلاقي قبل أن يكون اقتصادياً. وهنا تتجلى المقاطعة باعتبارها آلية أخلاقية للرفض الجماعي.

وفي السياق العربي، تعكس حملات المقاطعة المغربية عام ٢٠١٨ مثالاً على تحول الموقف الشعبي من الاحتجاج الصامت إلى فعل احتجاجي رقمي–اقتصادي. إذ قاد المستهلكون، خارج الأطر الحزبية والنقابية، مقاطعة ثلاث علامات تجارية كبرى بسبب ما اعتُبر "استغلالاً

احتكارياً"، ما أدى إلى ارتباك واضح في استراتيجيات الشركات المستهدفة، وفق ما ورد في تقرير مركز "تكوّن" للدراسات يعكس هذا الحدث كيف أن الاحتجاج الشعبي عندما يتجذر في تجربة اجتماعية واقعية يمكن أن يتجاوز الخطابات النخبوية ويؤسس لفعل سياسي غير تقليدي. ان نجاح اي مقاطعة مرهون بتوفير شعور جمعي بالمسؤولية واستعداد حقيقي للتضحية بالمصالح الانية من أجل أهداف اكبر، فغالبا ما تكون المنتجات او الخدمات المستهدفة ذات حضور قوي في السوق وقد يصعب الاستغناء عنها دون بدائل مناسبة ،الأمر الذي يتطلب وعيا والتزاما شعبيا يتجاوز البعد المادي الى البعد القيمي والوطني.

الأعراف الاجتماعية وعلاقتها بالمقاطعة

عرفت الأعراف الاجتماعية احد المحركات العميقة للسلوك الجمعي حيث تؤثر بشكل مباشر على خيارات الأفراد وتوجهاتهم بما فيها المشاركة او الامتناع عن سلوك معين ،كالمقاطعة، وفي السياقات التي تتحول فيها المقاطعة الى ظاهرة جماعية تلعب الأعراف دورا مزدوجا فهي أحياناً تحفز السلوك الجماعي وتدعمه، واحيانا تقيده أو تضعف استمرارية، بناء على ما يحظى به هذا السلوك من قبول او رفض داخل المجتمع.

ما المقصود بالأعراف الاجتماعية؟

مجموعة السلوكيات غير المكتوبة التي تنشأ من الثقافة والعادات والتقاليد ،وتحدد مايعتبرة المجتمع مقبولا او غير مقبول وهي تمارس قوتها من خلال الضغط الجماعي والتوقعات المجتمعية، وشعور الافراد بالرغبة في الانتماء وعدم الخروج عن القاعدة. حيث تؤثر الاعراف الاجتماعية على المقاطعة من خلال تعزيز المقاطعة وتحويلها الى واجب جمعي وكذلك استخدام الأعراف كأداة رقابية وضاغطة في تعزيز سلوك المقاطعة وضبط سلوك الأفراد اتجاهها. ولا ننسى تفاوت الأعراف بين الفئات، اي ليس كل الشرائح المجتمعية تتبنى نفس الأعراف فقد تقبل المقاطعة في بيئة طلابية او نخبوية، وترفض او تهمش في بيئات أخرى يغلب عليها الطابع الاستهلاكي او ضعف الوعي [١]

تتجاوز الأعراف الاجتماعية كونها ضوابط قيمية تقليدية إلى كونها أدوات تعبئة وتحشيد في سياق الأفعال الجماعية مثل المقاطعة. ففي اللحظات الحرجة التي تتطلب استجابات جماعية سريعة، تُستدعى الأعراف لا بصفتها قوانين عرفية فقط، بل كموارد لغوية ورمزية تعبّر عن

١. عبد الفتاح عبد الباقي دولة ، الأعراف الاجتماعية ، مكتبة الجامعة المستنصرية ، بغداد، ٢٠١٩ ، ص١٢

"الواجب الجمعي" وتُضفي الشرعية على الفعل الاحتجاجي. وفي هذا السياق، تعمل المقاطعة كأداة تفكيك للسلطة الرمزية للسوق أو المؤسسة المستهدفة، مستندة إلى ما يسميه بيير بورديو بـــ"الاعتياد الاجتماعي"[١](habitus) "؛ أي قدرة الأفراد على التصرف جماعيًا استنادًا إلى مخزونهم الثقافي غير الواعي. فحين يُقال "عيب تشتري منهم"، أو "ما نرضى عليهم"، فإن الخطاب العرفي لا يُعلن فقط موقفًا، بل يضبط السلوك ويوجّه الوعي الجماعي ضمن نسق تعبوي يتجاوز الموقف السياسي المباشر. هكذا تتحوّل الأعراف من مجرد تقاليد محافظة إلى أداة ديناميكية تُستخدم في إنتاج الفعل الجماعي وتحقيق الضغط الشعبي، وهو ما يجعلها ليست فقط بيئة حاضنة للمقاطعة، بل أحد محركاتها الجوهرية في السياقات التي تفتقر إلى التنظيمات الرسمية أو المؤسسات الاحتجاجية .

موقف الدين والعقيدة في تبرير وتعزيز المقاطعة

في البناء العقدي للأديان التوحيدية، لا يظهر الفعل الاحتجاجي بوصفه طارئًا خارجيًا على النسق الديني، بل هو في كثير من الأحيان مُستلّ من صلب العقيدة نفسها، حيث تُصاغ علاقة المؤمن بالعالم من خلال ثنائية دائمة التوتر بين "الحق والباطل"، و"العدل والظلم"، و"الولاء والرفض". وضمن هذه البنية، تصبح المقاطعة –كفعل امتناع –تجليًا رمزيًا للإيمان العملي، لا مجرد تصرّف اقتصادي مشروط. في التصور الإسلامي، الإيمان ليس حالة داخلية فقط، بل فعل يترجم عبر المواقف: "من رأى منكم منكرًا فليغيره" – هذه ليست دعوة للنصح المجرد، بل إطار تكليفي يُلزم المؤمن بمقاومة ما يُعدّ منكرًا، سواء بالفعل أو الامتناع. من هنا، تصبح المقاطعة وسيلة "نهي جماعي عن المنكر"، يعبّر فيها المؤمنون عن رفضهم الظلم أو الفساد أو العدوان، انطلاقًا من فهمهم بأن الصمت... أو الحياد في مثل هذه المواضع خيانة للحق. يتعمق هذا الفهم أكثر عندما يُستدعى مفهوم "الولاء والبراء"، وهو من صميم العقيدة الإسلامية في بعدها العقدي والوجودي، إذ يُفرض على المؤمن أن يُبدي الولاء لله ورسوله والمؤمنين، والبراءة من الظالمين أو المعتدين. هنا لا تكون المقاطعة مجرد خيار تكتيكي، بل واجبًا إيمانيًا

---

١ . Bourdieu, Pierre. Outline of a Theory of Practice. Cambridge University خاصة الفصل Habitus Structures and the

تتجلى فيه هوية المسلم في مقابل الآخر. فالمقاطعة بهذا المعنى تعبير عن حدود الجماعة العقدية، وتجديد رمزي للبيعة الأخلاقية مع الله.[١]

ومن منظور مقاصدي، فإن فعل المقاطعة يندرج ضمن مقاصد حفظ الدين والمال والعقل، حيث يمتنع المؤمن عن دعم المعتدي – اقتصاديًا أو رمزيًا – حفظًا لمبادئ العدل وكرامة الأمة، وهذا ما عبّر عنه فقهاء معاصرون مثل الشيخ محمد الغزالي والشيخ يوسف القرضاوي، حين اعتبروا المقاطعة "سلاحًا سلميًا مشروعًا" تستند مشروعيته إلى قاعدة "دفع الضرر وجلب المصلحة"، وإلى مبدأ "الامتناع عن المعصية بالتواطؤ".[١]

لكن الأهم من ذلك أن الفعل المقاطعي حين يُبنى على عقيدة، لا يُقرأ فقط في نتائجه المادية، بل يُحتسب في سجل المعاني: "إنما الأعمال بالنيات"، أي أن الامتناع عن الشراء أو التعامل يُعدّ بذاته "موقفًا إيمانيًا"، تُحتسب له قيمته في ميثاق الغيب، حتى إن لم يُثمر ظاهريًا أثرًا فوريًا. هكذا، تُحوّل العقيدة الدينية المقاطعة من فعل احتجاجي إلى ممارسة طقسية ذات معنى باطني، يُربط فيه الاقتصاد بالأخلاق، والسوق بالعقيدة، والزمن اليومي بالتاريخ الأخروي، فيتحول الامتناع إلى شهادة إيمان معلنة ضد الظلم، باسم الله لا باسم السوق. فإن البعد الروحي والاخلاقي للمقاطعة في جوهرها فعل نابع عن الضمير الحي والوعي الايماني لانها تنطلق من مبدأ عدم اعانة الظالم ولو بشراء منتج وبالتالي فهي ليست مجرد حركة شعبية عاطفية بل هي تعبير عن رفض الظلم بأسلوب حضاري واع وموقف اخلاقي لا ينفصل عن العقيدة والسلوك الاسلامي وكذلك رسالة احتجاج عالمية تنطلق من مبادئ الدين لا من اهواء عابرة من هذا المنطلق عملت المرجعية الدينية في النجف الاشرف من اجل تعزيز قدرات الصمود لدى الفلسطينيين و اجبار الكيان الصهيوني على ايقاف مجازه الدموية حيث نوهت الى ضرورة مقاطعة اي جهة او دولة او منظمة ساهمت وتساهم في دعم الاقتصاد الصهيوني[٢].

المقاطعة في الفضاء الرقمي: مقاربة من منظور الأنثروبولوجيا الرقمية

---

١ . عبد الحسين الجبرة الله ،مقاطعون، المقاطعة واجب ديني، منشورات مركز التبيين، ذي قار _النجف الاشرف، مايس ،٢٠٢٥،ص٣

١ . طلال الاسد ، جينيالوجيا الدين ، ت محمد عصفور ، دار المدار الاسلامي ، ط١، ٢٠١٧، ص٢٠١

٢ . حسين شبر الاسدي ، المرجعية الدينية وطوفان الاقصى والموقف من القضية الفلسطينية ، العتبة العباسية ، كربلاء ، اعمال مؤتمر نصرة الاقصى ايلول ٢٠٢٤، ص ٥٦

مع التحول الجذري في بنية التواصل الإنساني بفعل الرقمنة، أعادت المقاطعة تشكيل نفسها داخل فضاء رقمي جديد، حيث لم تعد فعلًا ماديًا تقليديًا، بل أصبحت ظاهرة ثقافية هجينة تنمو في بيئة الشبكات الاجتماعية، وتُنتج من خلال التفاعلات اليومية للمستخدمين. ومن هنا، تنشأ ضرورة لتحليل المقاطعة من منظور الأنثروبولوجيا الرقمية، التي تدرس كيف يعيد الإنسان إنتاج المعنى والسلطة والانتماء في البيئات الافتراضية. تُظهر المقاطعة الرقمية تغيرًا في البنية الطقسية للفعل الاحتجاجي، إذ تتحول من ممارسة صامتة أو محلية إلى أداء علني ومشهود، مدعوم بالوسوم (#) والمحتوى المرئي والمشاركات الجماعية. فالامتناع عن الشراء، أو إلغاء المتابعة، أو فضح منتج أو جهة عبر الإنترنت، يصبح فعلًا رمزيًا، يُمارس أمام جمهور واسع، ويتضمن رسالة أخلاقية تتجاوز البعد الاقتصادي. ومن خلال هذا التشكيل الرقمي، تنتقل المقاطعة من كونها فعلًا فرديًا إلى ما يمكن تسميته بـــ "الطقس الشبكي"، حيث يتحقق الانتماء من خلال المشاركة في خطاب المقاطعة، وتُبنى الهوية الجمعية حول وسم مشترك، وشعارات موحّدة، ولغة مقاومة تُتداول بصيغ بصرية و نصوصية في آنٍ واحد. هنا يصبح المستخدم "فاعلًا ثقافيًا"، لا فقط متلقيًا للنداء، بل مساهمًا في تشكيل رمزيته [١].

تُظهر الدراسات الانثربولوجية الرقمية (مثل دراسات هورست وميلر) أن المقاطعة الرقمية لا تُقاس فقط بمدى تأثيرها الاقتصادي، بل بقدرتها على إعادة تشكيل السلطة الرمزية، حيث تتعرض العلامات التجارية أو الشخصيات العامة لـــ"نزع الشرعية الثقافية"، من خلال طوفان رقمي يمزج بين النقد الأخلاقي والسخرية السياسية والضغط الجماعي. ويتحول هذا "الفعل الرمزي الجماعي" إلى نوع من الرأسمال الأخلاقي الذي تُستثمر فيه الجماعات لتأكيد قوتها الرمزية داخل الفضاء الافتراضي. من جهة أخرى، تتيح الرقمنة للأفراد الهامشيين – من دون مؤسسات أو تنظيمات – الدخول في دوائر التأثير والضغط، ما يجعل من المقاطعة الرقمية أداة ديمقراطية رمزية، يُعاد من خلالها توزيع الصوت الاجتماعي والسلطة الثقافية. لكنها في الوقت ذاته، تظل عُرضة للتلاشي السريع، والابتذال، وفقدان المعنى بفعل طابعها المتقلب والسريع، ما يستدعي تفكيك بنيتها الرمزية باستمرار. وهنا ننتقل من المقاطعة بشكلها العام الى المقاطعة المادية ومن ثم المقاطعة الرقمية، في الماضي كانت حملات المقاطعة تنظم من

---

١ . هيذرا . هوست ودانييل ميلر ، الأنثروبولوجيا الرقمية ، ترجمة د خالد الاشهب ، هيئة البحرين للثقافة والاثار ، المنامة ، ط١، ٢٠٢٠، ص١١٥

خلال الاجتماعات والمنشورات الورقية او وسائل الإعلام التقليدية انا اليوم ،فتنشر حملات المقاطعة في الفضاء الرقمي من خلال التغريدات والوسوم، الفيديوهات التحريضية او التوعوية الأوتوغرافات التي تظهر الشركات المستهدفة، وهنا المقاطعة لم تعد مجرد قرار شخصي بل اصبحت سلوكًا جماعيا متصلا بثقافة الانترنت حيث ان الأنثروبولوجيا الرقمية لا تنظر فقط الى "ما يقاطع" بل الى كيف يقاطع ولماذا يقاطع الناس داخل الفضاء الرقمي ؟ ففي مثل هكذا تساؤل نجد عدة ظواهر ترتبط بمبدأ المقاطعة منها : [١]

١.بناء الهوية من خلال المقاطعة، نجد الكثير من الافراد يعبرون عن هويتهم الثقافية او الدينية او الاخلاقية من خلال الانخراط في حملات المقاطعة فالمشاركة في هاشتاك قاطعوا المنتجات الصهيونية يمنع الفرد شعورا بالانتماء لهوية جماعية رقمية ومن ثم يبدأ تطبيقها على الواقع

٢.المقاطعة كأداء رمزي، نجد الافراد لا يكتفون بالمقاطعة بل يعلنون عنها كنوع من التعبير عن المواقف الاخلاقية امام الاخرين فينشرون صورهم وهم يرمون المنتجات، ويضعون شعارات على ملفاتهم الشخصية، هذا الاداء الرقمي يمثل شكلا عن المقاومة الرمزية .

٣.التحول من الفرد الى الجماعة أضحى الفضاء الرقمي يجعل المقاطعة تنتشر بسرعة. قد يبدأ شخص واحد بنشر تغريدة، لكن بفضل التفاعل ،تتوسع لتصبح "ترندا" وهكذا تتحول الى موقف جماعي رقمي له وزن وتأثير

٤.الزمن السريع وثقافة الهاشتان، الأنثروبولوجيا الرقمية تشير الى ان بعض المقاطعات في الفضاء الرقمي قد تكون سريعة الزوال اذا لم تدعم بخطاب عميق واستمرارية. فالثقافة الرقمية سريعة التحول وقد تنشغل الجماهير بترند اخر بعد يوم او يومين

من خلال منظور الأنثروبولوجيا الرقمية، تبدو المقاطعة في الفضاء الرقمي اكثر من مجرد فعل اقتصادي، بل هي ممارسة ثقافية وهوياتية تتشكل داخل انظمة رقمية، وتعبر عن وعي جمعي ،يتأثر ويؤثر في السياسة والاقتصاد والدين وما يميز هذه المقاطعة الرقمية هو انها اصبحت لغة مقاومة عصرية ،سريعة ومتحولة لكنها قادرة على خلق اثر حقيقي حين تمارس بوعي واستمرارية.

الخاتمة

---

١. نفس المصدر اعلاه ، ص١١٧

غالبا ما تلجا الشعوب التي تفتقر الى القوة بمكوناتها الصلبة الي وسائل اخرى للتعبير عن رفضها لما تتعرض له من عدوان او ضياع للحقوق او محاولات لتغيير جوانب اجتماعية تجد في هذا التغيير ما هو في غير صالحها لذلك تحاول الاعتماد على استخدام وسائل سلمية وفي مقدمتها العصيان المدني او الاضراب عن الطعام والمقاطعة بأشكالها المختلفة منها السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، والاخيرة هي ما نحن بصددها من خلال ايضاح لمفهوم المقاطعة الاقتصادية ومن ثمة بيان انواعها وتاريخ تطورها من وجهة النظر الانثربولوجية .

كما ان الدراسة حاولت ان تبين ما للمشاركة الشعبية والاجتماعية والدينية من تأثير لغرض تحويل المقاطعة الى سلاح للمقاومة في ذات الوقت الذي بينا فيه الادوار التي يمكن ان تلعبها الجهات الشعبية والدينية في ترسيخ قدرات المقاطعة الاقتصادية ، ونظرا للأهمية الكبرى للفضاء السيبراني ومدى تأثير وسائط التواصل الاجتماعي في توجيه الراي العام لاسيما بعد ان بات علم الانثربولوجية الرقمية اكثر تماسا بكل ماله علاقة في هذا الجانب لذلك بينا وبشيء من التفصيل مدى اهمية المقاطعة في الفضاء الرقمي من وجهة نظر الانثربولوجية الرقمية

المصادر

١. عزيز عبد المهدي الردام ، المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل ، مركز الدراسات الفلسطينية جامعة بغداد ، ط١، ١٩٧٩.

٢. الموسوعة الفلسطينية الجزء السادس ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤.

٣. توماس هيلاند اركسن و فين سيفرت نلسن ،تاريخ الأنثروبولوجيا ، ت عبدة الريس ، المركز القومي للترجمة ، ط١، ٢٠١٤

٤. د احمد مراد ، وسائل زيادة فاعلية المقاطعة العربية لإسرائيل ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، العدد الاول ، ١٩٧٢.

٥. د .سمير سعيفان، المجتمع المدني والدولة اشكاليات العلاقة وافاق المستقبل ،المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق،ط١ ،٢٠٠٦.

٦. عبد الفتاح عبد الباقي دولة ، الأعراف الاجتماعية ، مكتبة الجامعة المستنصرية ، بغداد، ٢٠١٩ .

٧. عبد الحسين الجبرة الله ،مقاطعون، المقاطعة واجب ديني، منشورات مركز التبيين، ذي قار _النجف الاشرف، مايس ،٢٠٢٥.

٨. طلال الاسد ، جينيالوجيا الدين ، ت محمد عصفور ، دار المدار الاسلامي ، ط١، ٢٠١٧.

٩. حسين شبر الاسدي ، المرجعية الدينية وطوفان الاقصى والموقف من القضية الفلسطينية ، العتبة العباسية ، كربلاء ، اعمال مؤتمر نصرة الاقصى ايلول ٢٠٢٤.

١٠. هيذرا . هوست ودانييل ميلر ، الأنثروبولوجيا الرقمية ، ترجمة د خالد الاشهب ، هيئة البحرين للثقافة والاثار ، المنامة ، ط١، ٢٠٢٠.

11.peasant Resistance, 1985,Yale University James c.Scott, weapons of the weak Everyday Forms Bourdieu, Pierre. Outline of a Theory of Practice. Cambridge University
خاصة الفصل Structures and the Habitus

Sources

1.Aziz Abdul-Mahdi Al-Raddam, The Arab Economic Boycott of Israel, Center for Palestinian Studies, University of Baghdad, 1st ed., 1979 2.The Palestinian Encyclopedia, Volume 6, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1st ed., 2004.

3.Thomas Hyland Eriksen and Finn Seifert Nelson, A History of Anthropology, trans. Abda Al-Rayes, National Center for Translation, 1st ed., 2014.

4.Dr. Ahmed Murad, Means of Increasing the Effectiveness of the Arab Boycott of Israel, Journal of the Center for Palestinian Studies, University of Baghdad, Issue 1, 1972.

5.Dr. Samir Saifan, Civil Society and the State: Problems of the Relationship and Future Prospects, Arab Center for Strategic Studies, Damascus, 1st ed., 2006.

6.Abdul-Fattah Abdul-Baqi Dawla, Social Norms, Al-Mustansiriya University Library, Baghdad, 2019. 7. Abdul Hussein Al-Jabrah Allah, Boycotters: Boycotting is a Religious Duty, Al-Tabyan Center Publications, Dhi Qar - Najaf, May 2025.

7.Abdul Hussein Al-Jabrah Allah, Boycotters, Boycotting is a Religious Duty, Al-Tabeen Center Publications, Dhi Qar - Najaf Al-Ashraf, May 2025

8.Talal Al-Asad, Genealogy of Religion, translated by Muhammad Asfour, Dar Al-Madar Al-Islami, 1st edition, 2017.

9. Hussein Shabar Al-Asadi, Religious Authority, the Al-Aqsa Flood, and the Stance on the Palestinian Cause, Al-Abbasia Shrine, Karbala, Proceedings of the Conference for the Support of Al-Aqsa, September 2024.

10.Heathera Host and Daniel Miller, Digital Anthropology, translated by Dr. Khaled Al-Ashhab, Bahrain Authority for Culture and Antiquities, Manama, 1st edition, 2020.

11.Peasant Resistance, 1985, Yale University; James C. Scott, Weapons of the Weak Everyday Forms; Bourdieu, Pierre, Outline of a Theory of Practice. Cambridge University.